

النهج الثالث

فى التركيب الخبرى

إشارة إلى إصناف القضايا :

هذا الصنف من التركيب الذى نحن مجتمعون على أن نذكره ، هو التركيب
الخبرى ، وهو الذى يقال لقائله : إنه صادق فيما قاله أو كاذب .
وأما ما هو مثل الاستفهام ، والالتماس ، والتمنى ، والترجى ، والتعجب ،
ونحو ذلك ، فلا يقال لقائله : إنه صادق أو كاذب إلا بالعرض ، من حيث قد
يعبر^(١) بذلك عن الخبر .

وأصناف التركيب الخبرى ثلاثة :

(١) أى كما يقال : ألسنت قلت كذا ، ويراد به أنك قلتها على ما هو الشأن
فى الاستفهام التقريرى .
وبالرغم من أن المعنى خبرى - كما ترى - إلا أن الأصل فى الدلالة بهذا الأسلوب
أن تكون للاستفهام ؛ فدلالة الاستفهام عليه بالعرض ، لا بالأصالة .
وفى نسخة « يعرض » بدل « يعبر » .

أولها : الذى يسمى الحملى ، وهو الذى يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى
أو ليس بمحمول عليه ، مثاله قولنا : إن الإنسان حيوان ، وإن الإنسان ليس
بحيوان ؛ فالإنسان وما يجرى مجراه فى أشكال^(١) هذا المثال هو المسمى بالموضوع
وما هو مثل الحيوان هاهنا فهو المسمى بالمحمول ؛ و « ليس » حرف سلب .

والثانى والثالث : يسمونها الشرطى ، وهو^(٢) ما يكون التأليف فيه بين

خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ، ثم قرن بينهما ،
ليس على سبيل أن يقال : إن أحدهما هو الآخر ، كما كان فى الحملى ، بل على
سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه ، وهذا يسمى « الشرطى المتصل » ، والوضعى
أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه ، وهذا يسمى « الشرطى المنفصل » .
مثال « الشرطى المتصل » قولنا : إذا وقع خط على خطين متوازيين ،
كانت الخارجة من الزوايا مثل الداخلة ؛ ولولا « إذا » و « كانت » لكان
كل واحد من القولين خبرا بنفسه .

مثال « الشرطى المنفصل » قولنا : إما أن تكون هذه الزاوية حادة
أو منفرجة أو قائمة ، وإذا حذف « إما » و « أو » كانت هذه قضايا
فوق واحدة .

(١) جمع شكل بمعنى مثل .

(٢) أى الشرطى .

إشارة إلى الإيجاب والسلب :

الإيجاب الحملي هو مثل قولنا : الإنسان حيوان ؛ ومعناه أن الشيء الذي نفرضه في الذهن إنسانا - كان موجودا في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن نفرضه حيوانا، ونحكم عليه بأنه حيوان ، من غير زيادة «متى، وفي أي حال»، بل على ما يعم المؤقت والقيّد ، ومقابليهما .

والسلب الحملي هو مثل قولنا : الإنسان ليس بحجر ، وحاله تلك الحال^(١) .
والإيجاب المتصل مثل قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ؛
أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودا - ويسمى المقدم -
لزمه^(٢) الثاني المقرون به حرف الجزاء - ويسمى التالي - ، أو صحبه^(٣) من غير زيادة شيء آخر بعد .

(١) يريد أن يقول : إن ما قيل في تفسير الإيجاب الحملي من قوله « ومعناه أن الشيء . . الخ » يقال في تفسير السلب الحملي مع ما يقتضيه الفارق بين الساب والإيجاب ؛ فإذا قيل في الإيجاب « فيجب أن نفرضه حيوانا » فينبغي أن يقال في السلب « فيجب أن نفرضه غير حجر » ، وأما فيما عدا هذه النقطة فالحال هي الحال .

(٢) وهذه هي المسماة « بالشرطية اللازمة » .

(٣) وهذه هي المسماة « بالشرطية الاتفاقية » .

والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحة ، مثل قولنا : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالليل موجود^(١) .

والإيجاب المنفصل مثل قولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، وهو الذى يوجب الانفصال والعناد .

والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد ، مثل قولنا : ليس إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما منقسما بتساويين .

إشارة إلى الخصوص والإهمال والخصر :

إذا كانت القضية حملية ، وموضوعها شىء جزئى ، سميت « مخصوصة » : إما موجبة وإما سالبة ، مثل قولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

وإذا كان موضوعها كليا ، ولم تبين^(٢) كمية هذا الحكم ، أعنى الكلية والجزئية ، بل أهمل : فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع ، أو غير عام ، سميت « مبهمة » ، مثل قولنا : الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر .

فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميما وشركة ، وتركبهما وإدخال

(١) ليس بين « المقدم » و « التالى » لزوم ولا صحة ، فهو مثال لهما .

(٢) فى نسخة « تنبئين » .

التنوين يوجب تخصيصاً ، فلا مهمل في لغة العرب ^(١) ، ويضطرب ذلك في لغة أخرى . وأما الحق في ذلك فلصناعة النحوي ولا تخطئها بغيرها .

(١) قال الغزالي في « معيار العلم » طبع الكردي ص ٦٩ :

« إعلم أن موضوع القضايا إما شخصي فتكون شخصية ، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، وإما كلي فتكون كلية .

والكلية إما مهمة كقولنا : الإنسان في خسر ، الإنسان ليس في خسر . وسميها مهمة ، لأنه لم يتبين فيها وجود المحمول الكلية الموضوع أو لبعضه . فإن قلت : فالألف واللام إذا كانتا الاستغراق ، فقول القائل : الإنسان في خسر « كلية » فكيف سميها « مهمة » ؟ ! ، فاعلم أنه إن ثبت ذلك في لغة العرب وجب طلب المهمل من لغة أخرى ، وإن لم يثبت فهو مهمل ، إذ يحتمل الكل ويحتمل الجزء ، وتكون قوة المهمل قوة الجزئي ، لأنه بالضرورة يشتمل عليه .

لكنه قال في موضع آخر عند الحديث عن الكلي والجزئي ، ص ٣٦ :
« والكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه ، فإن امتنع امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه ، كقولك : الإنسان ، والفرس ؛ والشجر ، وهي أسماء الأجناس والأنواع والمعاني الكلية العامة .

وهو جار في لغة العرب في كل اسم أدخل عليه الألف واللام ؛ لا في معرض الحوالة على معلوم معين سابق ، كالرجل ، فهو اسم جنس ؛ فإنك قد تطلق وتريد به رجلاً معيناً عرفه المخاطب من قبل ؛ فتقول : أقبل الرجل ، فتكون الألف واللام فيه للتعريف ؛ أي الرجل الذي جاءني من قبل ، فإذا لم تكن مثل هذه القرينة كان اسم الرجل اسماً كلياً يشترك في الاندراج تحته ، كل شخص من أشخاص الرجال . »

وإذا كان موضوعها كلياً، وبُيِّنَ قدرُ الحكم فيه وكميةُ موضوعه ، فإن القضية تسمى « محصورة » .

= وواضح من النص الثاني أن الغزالي يقف من الحكم في هذه المسألة موقف الجازم المتثبت ، لا موقف الشاك المتردد على نحو ما صنع في النص الأول .

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا لمشكلة أثارها الغزالي ، تتصل بهذا البحث ، وهي إفراد لفظ الموضوع وتأثير هذا الإفراد على كليته ، فهل يمكن أن يكون الموضوع كلياً ، مع كونه بصيغة المفرد — في اصطلاح النحاه — ؟ ! هذا ما يعالجه الغزالي في هذه السطور ، قال — نفس الكتاب ص ٣٧ — :

« اختلف الأصوليون في أن الاسم المفرد ؛ إذا اتصل به الألف واللام ، هل يقتضى الاستغراق ، وهل ينزل منزلة العموم ؟ ؛ كقول القائل : الدينار أفضل من الدرهم ؛ والرجل خير من المرأة .

فظن الظانون : أنه من حيث كونه اسماً مفرداً ، لا يقتضى الاستغراق لمجرده ، ولكن فهم العموم إنما هو لعلمنا بنقصان الدرهمية عن الدينارية ، ونقصان الأنوثة عن الذكورة .

وأنت إذا تأملت ما ذكرناه في تحقيق معنى الكلّی فهمت زلل هؤلاء بجهلهم أن اللفظ الكلّی يقتضى الاستغراق بمجرده ، ولا يحتاج إلى قرينة زائدة فيه » .

قلت : لقد تأملت تحقيق معنى الكلّی على ما ذكره في نصه السابق ص ٦٧ فلم أجد فيه ما يحتم أن يكون اللفظ المفرد شاملاً مستغرقاً ، فمثلاً إذا فزشنا في معنى « رجل » وجدناه غير خاص بفرد بذاته ، فإذا ذكرنا زيدا ، قلنا يصح =

فإن كان بُيِّن أن الحكم عام، سميت القضية « كلية » :

وهي إما موجبة ، مثل قولنا : كل إنسان حيوان .

= أن يقع اسم « رجل » عليه ، وكذا إذا ذكرنا عمرأ أو بكرأ أو خالدأ . . الخ
ولكن هل يقع على كل أولئك على سبيل الشمول دفعة ؟ ! أم على سبيل
البدل ؟ ! .

لا شك أن تعريف « الكلى » - فيما أرى - صادق بالاعتبارين معاً ،
ولا يقتضى واحداً بذاته ، فليس في تعريف الكلى الذى يحتكم إليه الغزالى
ما يؤيده فيما يذهب إليه من أن الكلية تستلزم الاستغراق .
ثم يستمر الغزالى فيقول .

« فإن قلت : ومن أين وقع لهم هذا الغلط ؟ فهناك سر ذلك : .
إن للشيء وجوداً في الأعيان ، ثم في الأذهان ؛ ثم في الألفاظ ، ثم في
الكتابة .

فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذى فى النفس ؛ والذى فى
النفس هو مثال الموجود فى الأعيان .

فما لم يكن للشيء ثبوت فى نفسه لم يرتسم فى النفس مثاله ؛ ومهما ارتسم فى
النفس مثاله ، فهو العلم به ، إذ لا معنى للعلم إلا مثال يحصل فى النفس مطابق لما هو
مثال له فى الحس ؛ وهو المعلوم .

وما لم يظهر هذا الأثر فى النفس ، لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر .
وما لم ينتظم اللفظ الذى ترتب فيه الأصوات والحروف ، لا ترتسم كتابة للدلالة
عليه .

وإما سألته مثل قولنا : ليس ولا واحد من الناس بحجر .
وإن كان بُيِّن أن الحكم في البعض ، ولم يُتعرض للباقي ، أو تعرض بالخلاف ،
فالمحصورة « جزئية » :

= والوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم ، بخلاف الألفاظ
والكتابة ، فأنهما دالتان بالوضع والاصطلاح .
وعند هذا نقول : من زعم : أن الاسم المفرد لا يقتضي الاستفراقظن أنه
موضوع بإزاء الموجود في الأعيان ؛ فإنها أشخاص معينة ، إذ الدينار الموجود
شخص معين ، فإن جمعت أشخاص سميت دينار ، ولم يعرف أن الدينار الشخصي
المعين يرسم منه في النفس أثر ، هو مثاله وعالم به وتصور له ، وذلك المثال
يطابق ذلك الشخص وسائر أشخاص الدينار ، الموجودة والممكن وجودها ،
فتكون الصورة الثابتة في النفس من حيث مطابقتها لكل دينار يفرض ،
صورة كلية لا شخصية .

فإن اعتقدت أن اسم الدينار دليل على الأثر في النفس لا على المؤثر وذلك
الأثر كلي ؛ كان الاسم كلياً لا محالة ، وما قدمناه من الترتيب يعرفك أن
الألفاظ لها دلالات على مافي النفوس وما في النفوس مثال لما في الأعيان » .
قلت : لقد اعتقدت أن اسم الدينار دليل على الأثر في النفس ، وأن ذلك
الأثر كلي .

ولكن هل معنى كلية اللفظ - التي هي ان لا يمنع نفس تصور معناه من
وقوع الشراكة فيه - أن يصدق على كل أفراد دفعه ؟!! - أم يصح أن يتحقق
معنى الكلية في صدقه عليها على التبادل ؟ ! كل ذلك يتسع له معنى الكلية . ولا
يسلم للغزالي رأيه إلا على الاحتمال الأول فقط ، وهو غير متعين . =

إما موجبة كقولنا : بعض الناس كاتب .

وإما سالبة كقولنا : ليس بعض الناس بكاتب ، أو ليس كل إنسان بكاتب ، فإن فحواهما واحد ، وليستنا تعين في السلب .

واعلم أنه وإن كان في لغة العرب، قد يدل بالالف واللام على العموم^(١)، فإنه قد يدل بهما^(٢) على تعيين الطبيعة، فينالك لا يكون موقع «الف واللام»

= على أني أقول للغزالي : إذا كانت كناية اللفظ كفيالة بشموله لجميع الأفراد، فلماذا قصرت النزاع على مدخول الألف واللام ، مع أنه كلى معهما وينونهما ، فلا بد أن تكون إفادة الشمول جاءت من النص عليها بالألف واللام اللذين هما بمثابة « كل » لا من كناية اللفظ .

وقبل أن أغادر هذا المقام أحب أن أنبه إلى أمرين :

أحدهما : أن تفسير الغزالي للعلوم بأنه الأمر الخارجى الذى انتزعنا منه الصورة الذهنية ، ليس متفقاً عليه بين جميع العلماء أنظر « مقاصد الفلاسفة للغزالي - قسم الألفيات ص ٧٣ ط صبيح »

الثانى : أن قوله « ما لم يكن لشيء ثبوت فى نفسه لم يرتسم فى النفس مثاله » غير مسلم؛ إذ أن العلماء قسموا العلم إلى قسمين : اختراعى، وانتزاعى . وهذا الذى ذكره لا يصدق إلا على العلم الانتزاعى . فتأمل .

(١) راجع ما مر له ص ٦٧ فستجد موقفه هنا وهناك شبيهاً بموقف الغزالي

بين نصيه السابقين .

(٢) فى الأصل « به »

هو موقع « كل » ، ألا ترى أنك قد تقول : الإنسان عام ونوع^(١) ، ولا

(١) هذه هي القضية التي يسميها متأخرو المناطقة « بالطبيعية » وقد وضعها « الشيخ » في مؤخرة البحث ، ولم يسلكها في سلك « القضايا » كأنه لا يراها جديرة بذلك ، وإنما هي شيء يذكر في الدليل والختام ، إشارة إلى استيفاء الأقسام. وهذا الوضع لا يستلقت النظر ، فربما يمر بها القارئ المتعجل فلا ينتبه لها ويظن أن « الشيخ » أهمل ذكرها ، حيث لم يسلكها مع سائر القضايا في قرن . وقد أفرد لها بالذكر وسلكها مع سائر القضايا « صاحب الشمسية » فقال

ح ٢ ص ٢٦

« وإن لم يبين فيها - أي في القضية - كمية الأفراد ، فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية ، سميت القضية « طبيعية » كقولنا : الحيوان جنس والإنسان نوع ، لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة . . . »

و بعد أن شرح « قطب الدين الرازي » عبارة المصنف قال :
« ر » « الشيخ » في « الشفاء » ثلث القسمة ، فقال : الموضوع إن كان جزئيا فهي « الشخصية » وإن كان كليا فإن يبين فيها كمية الأفراد فهي « المحصورة » وإلا فهي « المهملة » .

وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها الخروج « الطبيعية » .
والجواب أن الكلام في القضية المعتبرة في العلوم ، و « الطبيعيات » لا اعتبار لها في العلوم » ويشرح « السيد شريف » قول « الرازي » : « و « الطبيعيات » لا اعتبار لها في العلوم » شرحا أرسطيا فيقول :

« وذلك لأن الموجودات المتأصلة هي الأفراد ، والطبيعة إنما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم الحكمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة » .

قلت : فهل أغفل « الشيخ » في « الشفاء » ذكر « الطبيعيات » ؟ أم ذكرها على نحو ما ذكرهنا في « الإشارات » فلم ينتبه لها وظن أنه أغفل أمرها ؟ !

تقول : كل إنسان عام ونوع . وتقول : الإنسان هو الضحك ، ولا تقول : كل إنسان هو الضحك^(١) .

وقد يدل بهما^(٢) على جزئى جرى ذكره ، أو عرف حائه ، فتقول : الرجل ، وتعنى به واحداً بعينه ، وتكون القضية حينئذ مخصوصة .

واعلم أن اللفظ الخاص يسمى « سورا » مثل « كل » و « بعض » و « لا واحد » و « لا كل » و « لا بعض » وما يجرى هذا المجرى ، مثل « طراً » و « أجمعين » فى « كلى موجب » ومثل « هيج » بالفارسية ، فى « الكلى السالب » *

إشارة إلى حكم المهمل :

إعلم أن المهمل ليس يوجب التعميم ، لأنه إنما تذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأخذها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب أن تجعلها كلية^(٣) .

(١) لعل ذلك لأنه يؤول معنى القضية إلى : كل فرد مختص بالضحك ، أى زيد مختص بالضحك وعمرو مختص بالضحك ، وهو متناقض لأن مقتضى اختصاص زيد به سلبه عن عمرو .

(٢) أى بالآلف واللام ، وفى الأصل به

(٣) ومن هنا يتبين أن هناك فرقاً بين كلية الموضوع المقابلة لجزئيته ، وكلية

القضية بمعنى صدق المحمول على جميع أفراد الموضوع ، فقد يكون الموضوع كلياً - أى غير جزئى - ولا تكون القضية كلية أنظر ص ٧٠

ولو كان ذلك يقضى عليها بالكلية والعموم لكانت طبيعة الإنسان تقتضى أن تكون عامة ، فما كان الشخص يكون إنسانا .

لكنها لما كانت تصلح أن تؤخذ كلية - وهناك تصدق جزئية أيضاً ، فإن المحمول على الكل محمول على البعض ، وكذلك المسلوب - وتصلح أن تؤخذ جزئية ، ففي الحالين يصدق الحكم بها جزئياً .

فالمهملة في قوة الجزئية ، وكون القضية جزئية الصديق تصريحاً ، لا يمنع أن تكون مع ذلك كلية الصديق ، فليس إذا حكم على البعض بحكم ، وجب من ذلك أن يكون الباقي بالخلاف .

فالمهملة - وإن كان تصريحه في قوة الجزئية - فلا مانع أن يصدق كلياً *
إشارة إلى حصر « الشرطيات » وإهملها :

والشرطيات أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر ، فإنك إذا قلت : كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو قلت : دائماً إما أن يكون العدد زوجاً ، وإما أن يكون فرداً ؛ فقد حصرت الحصر الكلى الموجب .

وإذا قلت : ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، أو قلت : ليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً ؛ فقد حصرت الحصر الكلى السالب .

وإذا قلت : قد يكون إذا طلعت الشمس فالسواء متغيمه ، أو قلت :

قد يكون إما أن يكون في الدار زيد وإما أن يكون فيه عمرو ، فقد حصرت
الحصر الجزئى الموجب .

وإذا قلت : ليس كلما كانت الشمس طاعة فالسماء مصحبة ، أو قلت :
ليس دائماً إما أن تكون الحمى صفراوية وإما دموية ، فقد حصرت الحصر
الجزئى السالب .

إشارة إلى تركيب « الشرطيات » من « الحمليات » :

يجب أن تعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات ، ولا تنحل في أول
الأمر إلى أجزاء بسيطة .

وأما الحمليات فإنها هى التى تنحل إلى البسائط، أو إلى ما فى قوة البسائط ،
أول انحلالها .

والحملة إما أن يكون جزأها بسيطين، كقولنا : الإنسان مشاء؛ أو فى قوة
البسيط كقولنا : الحيوان الناطق المائت مشاء، أو منتقل بنقل قدميه . وإنما كان
هذا فى قوة البسيط لأن المراد به شىء واحد فى ذاته ، أو معنى واحد يمكن أن
يدل عليه بلفظ واحد .

إشارة إلى العدول والتحصيل :

وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره ، كقولك^(١) : زيد هو

(١) فى الأصل « كقولنا » و « كمن يقول » ولسكن عجز العبارة يناسب
الخطاب .

غير بصير ، وتعني بغير البصير الأعمى ، أو معنى أعم منه ، وبالجملـة أن تجعل « الغير » مع « البصير » ونحوه كشيء واحد ، ثم تثبته أو تسلبه ، فيكون « الغير » وبالجملـة « حرف السلب » جزءا من المحمول ، فإن أثبت المجموع كان إثباتا . وإن سلـبته كان سلـبا ، كما تقول : زيد ليس « غير بصير » .

ويجب أن تعلم أن حق كل قضية حملية ، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع ، معنى الاجتماع بينهما ، وهو ثالث معنييهما .

وإذا تـوخى أن يطابق اللفظ المعنى بعده ، استحق هذا الثالث لفظا ثالثا يدل عليه ، وقد يحذف ذلك في لغات ، كما يحذف تارة في لغة العرب الأصلية . كقولنا : زيد كاتب ، وحقه أن يقال : زيد هو كاتب ، وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات ، كما في الفارسية الأصلية « أـست » في قولنا : زيد « ديرـست » . وهذه اللفظة تسمى رابطة ، فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة فقليل مثلا : زيد ليس هو بصيرا ، فقد دخل النفي على الإثبات فرفعه وسلبه ، وإذا أدخلت الرابطة على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول ، وكانت القضية إيجابا ، مثل قولك : زيد هو غير بصير ، وربما يضاعف في مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير ، وكانت الأولى داخلة على الرابطة للسلب ، والثانية داخلة عليها الرابطة ، جاعلة إياها جزءا من المحمول .

والقضية التي محمولها هكذا ، تسمى « معدولة » و « متغيرة » و « غير محصلة » وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع أيضا .

وأما^(١) أن « المعدول » يدل على العدم المقابل للملكة ، أو على غيره ، حتى يكون « غير بصير » إنما يدل على « الأعمى » فقط ، أو على فاقد البصر في الحيوان ولو طبعا ، أو ما هو أعم من ذلك ، فليس بيانه على المنطقي ، بل على اللغوي بحسب لغة لغة .

وإنما يلزم المنطقي أن يضع : أن حرف السلب إذا تأخر عن الرابطة ، أو كان مربوطا بها كيف كان ، فالتقضية إثبات - صادقة كانت أو كاذبة - . وأن^(٢) الإثبات لا يمكن إلا على ثابت متمثل في وجود أو وهم ، فثبتت عليه الحكم بحسب ثباته .

وأما النفي فيصح أيضا^(٣) من غير الثابت ، كان كونه غير ثابت واجبا أو غير واجب *

إشارة إلى القضايا الشرطية :

إعلم أن « المتصلات » و « المنفصلات » من الشرطيات ، قد تكون مؤلفة من شرطيات ، ومن حمليات ومن خلط .

-
- (١) وفي نسخة « فإن المعدول . . . الخ » وقد وضعته طبعة « ليدن » في الصلب . وهو - كما يتبين من آخر العبارة - غير سليم .
- (٢) أي وأن يضع أن الأثبات لا يمكن إلا على ثابت .
- (٣) أي كما يصح من الثابت .

فإنك إذا قلت : إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً ، فقد تركبت « متصلة » من « متصلة » و « منفصلة » .

وإذا قلت : إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن^(١) لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ، فقد تركبت « المنفصلة » من « متصلتين » .

وإذا قلت : إن كان هذا عدداً فهو إما زوج وإما فرد ، فقد تركبت « المتصلة » من « حملية » و « منفصلة » .

وكذلك عليك أن تعد من نفسك سائر الأقسام .

« والمنفصلات » منها « حقيقية » وهي التي يراد فيها بـ « إما » أنه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتة ، بل يوجد واحد منها فقط ، فربما كان

(١) واضح أن هذه قضية منفصلة موجبة ، والعناد حاصل بين طرفيها وهما :
١ - ثبوت « إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » - ٢ - ونفي « إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم » .

وفي نسخة « وإما أن يكون » بدون نفي ، وبناء عليها لا يكون العناد حاصلًا بين الطرفين . لأن ثبوت وجود النهار عند طلوع الشمس ، لا يناقِ ثبوت عدم الليل عند طلوع الشمس .

والحطب هين فإن القضية لا يشترط فيها الصدق .

الانفصال إلى جزئين ، وربما كان إلى أكثر ، وربما كان غير داخل في الحصر .

ومنها غير « حقيقية » وهي التي يراد فيها بـ « إما » معنى منع الجمع فقط ، دون منع الخلو عن الأقسام ، مثل قولك في جواب من يقول : إن هذا الشيء حيوان شجر ؛ إنه إما أن يكون حيواناً ، وإما أن يكون شجراً ، وكذلك جميع ما يشبهه .

ومنها ما يراد فيها بـ « إما » منع الخلو وإن كان يجوز اجتماعهما ، وهو ما يكون تحليله يؤدي إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقي وإيراد لازمه ، إذا لم يكن مساوياً له بل أعم ، مثل قولهم : إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق ، أي وإما أن لا يكون في البحر ، ويلزمه « أن لا يغرق » .

وأما المثال الأول^(١) : فقد كان المورد منه ما إنما يمكن^(٢) مع النقيض ، ليس ما يلزم النقيض ، وكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو ، وهذا^(٣) يمنع الخلو ولا يمنع الجمع .

(١) يعني به قوله « إما أن يكون الشيء حيواناً وإما أن يكون شجراً »

(٢) يعني « ما هو أخص من النقيض »

(٣) يشير إلى ما تتركب من الشيء والأعم من نقيضه الممثل لها بـ « إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق » .

وقد تكون غير « الحقيقي » أصناف آخر ، وفيما أوردناه ههنا كفاية .
وينجب عليك أن تجرى أمر « المتصل » و « المنفصل » في « الحصر »
و « الإهمال » و « التناقض » و « العكس » مجرى « الحملات » على أن
يكون « المقدم » ك « الموضوع » ، و « التالى » ك « المحمول » *
إشارة إلى هيئات تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصة في الحصر

وغیره :

إنه قد تزداد في الحملات لفظة « إنما » فيقال : إنما يكون الإنسان
حيواناً ، وإنما يكون بعض الإنسان كاتباً ، فيتبع ذلك زيادة في المعنى لم
تكن ^(١) مقتضاة قبل هذه الزيادة بمجرد الحمل ، لأن هذه الزيادة تجعل الحمل
مساوياً أو خاصاً بالموضوع .

وكذلك قد تقول : إن الإنسان هو الضحاك ب « الألف واللام » في لغة
العرب ؛ فتدل على أن « المحمول » مساوٍ ل « الموضوع » .

وكذلك تقول : ليس إنما يكون الإنسان حيواناً ، أو تقول : ليس
الحيوان هو الضحاك ، وتدل على سلب الدلالة الأولى في الإيجابين .

وتقول أيضاً : ليس الإنسان إلا الناطق ، ويفهم منه أحد معنيين :

(١) في الأصل « لم يكن مقتضاه » بالهاء بدل التاء ، وهو ركيك .

أحدهما أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق ، وليس يقتضى الإنسانية معنى آخر^(١) .

والثانى أنه ليس يوجد إنسان غير ناطق ، بل كل إنسان ناطق .
وتقول فى الشرطيات أيضاً : لما كان النهار راهناً كانت الشمس طالعة ؛
وهذا يقتضى مع إيجاب الاتصال ، دلالة تسليم المقدم ووضعه ليتسلم منه وضع
التالى .

وكذلك تقول : ليس يكون النهار موجوداً إلا والشمس طالعة ، تريد به :
كما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، فيفيد هذا القول حصراً فى الفحوى .
وتقول أيضاً : لا يكون النهار موجوداً ، أو تكون الشمس طالعة ، وهو
قريب من ذلك .

وتقول أيضاً : لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد ، وهذا فى قوة
قولك : إما أن لا يكون هذا العدد زوج المربع ، وإما أن لا يكون فرداً *

إشارة إلى شروط القضايا :

يجب أن تراعى فى « الحمل » و « الاتصال » و « الانفصال » حال
الإضافة: مثل أنه إذا قيل : « ج » هو والد ، فليراع لمن ؟ .

(١) وهذا المعنى صحيح عند غير الأرسطيين والمتكلمين ، كفلاطون مثلاً
فليست الحيوانية عنده جزءاً من الإنسان .

وكذلك « الوقت » و « المكان » و « الشرط » مثل أنه إذا قيل :
كل متحرك متغير ، فليراع « مادام متحركاً » .
وكذلك ليراع حال « الجزء والكل » وحال « القوة والفعل » فإنه إذا
قيل : إن الحجر مسكر ، فليراع أنه بالقوة أم بالفعل ؟؟ ، والجزء اليسير أم
المبلغ الكثير ؟؟ .
فإن إهمال هذه المعاني مما يقع غلطاً كثيراً^(١) .

(١) هذه الأمور التي يعتبرها « الشيخ الرئيس » شروطاً في نفس القضية
ليتحدد معناها ويتضح مدلولها ، يعتبرها المتأخرون « أمثال «صاحب الشمسية»
شروطاً في حصول التناقض بين قضية وأخرى قال > ٢ ص ١١٨ :
« ولا يتحقق التناقض في «المخصوصتين» إلا عند اتحاد الموضوع ويندرج
فيه وحدة الشرط والجزء والكل ، وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة
الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل . . . الخ »
ولا شك في أن نظرة « ابن سينا » أدق؛ لأن مراعاة هذه الأمور في القضية
ضرورية ، ليستبين معناها ، ويتضح مدلولها ، فإن البحوث العلمية تتطلب أن
تكون مقدمات أدلتها واضحة ودعاواها محددة ، ليس فقط في خصوص بحث
التناقض .

وعلى هذا النهج القويم جرى « صاحب البصائر » قال ص ٥٦ :
« الفصل الخامس :

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن
من الغلط فيها :

=

= أول ما يجب : تحصيل معنى لفظ الموضوع ، ولفظ المحمول ، فإن كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة ، دل على ما هو المقصود من جملتها ، إن كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها ، كي لا يقع الغلط ، مثل أن تقول : المشتري مضى . وتعني به الكوكب ، فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ، ليحول التباسه بالمشتري الذي هو بأزاء البائع ، ومثل أن تقول : فلان ناهل . فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء ؛ إذ هو مشترك بينهما .

وبعد تحصيل الموضوع والمحمول ، تراعى تحقيق معنى الإضافة ، والشرط ، والجزء والكل ؛ والقوة والفعل ، والزمان والمكان .
فإذا قلت فلان أب ، تبين أنه أب من ؟ .

وإن كان الموضوع موضوعا بشرط ، والمحمول محمولا بشرط ، لم يفعل ذلك الشرط ، مثل أن تقول كل متحرك متغير ، فليراع فيه مادام متحركا ، والقمر يكشف الشمس ، فليراع شرط اجتماعهما في العقدة .

وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه ، مثل أن تقول الزنجى أحمر ، وإنما جزء منه أحمر وهو اللحم ، أو يقال : الفلك مستدير ، وكايته مستديرة ، لا كل جزء منه ، وكذلك يراعى حالا القوة والفعل ، مثل أن تقول : الخمر التي في الدن مسكرة ، وإنما هي بالقوة مسكرة ، وأن يقال الصبي ليس عارفا بالأشكال الهندسية ، وإنما ليس له المعرفة بالفعل ، أما بالقوة فهو عارف .

وكذلك يراعى حال الزمان ، إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت ، مثل أن تقول : الشمس تنضج الثمار ، وإنما تنضجها في وقت معين من السنة . =

= والى كان كذلك، مثل أن تقول :إن شجرة البلسان يترشح منها ضمع هو
دهنها ، وإنما تصمغ في مكان من الأرض .
فهذه أمور لابد من مراعاتها ، وإعمالها يوقع غلطا كثيرا ، والقضايا لا تكون
صادقة حق الصدق ، ولا كاذبة ، ولا مسلمة ؛ ولا منكورة ؛ بل ولا متصورة حق
التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الأمور » .